انحراف الأحداث في المجتمع القطري

دراسة استطلاعية لمظاهره وعوامله

د. أمينة على الكاظم

قسم الاجتماع
جامعة قطر

مقدمة :

انحراف الأحداث واحدة من الظواهر الاجتماعية الخطيرة، التي لفتت انظار الباحثين والمخططين للعمل الاجتماعي، وذلك لما لها من تأثير على الأمن الاجتماعي وعلى مستقبل شريحة هامة من موارده البشرية.

وإذا كانت تخصصات أخرى كعلم النفس والقانون قدمت مساهمات علمية في دراسة هذه الظاهرة، فإن دراسة على الاجتماع لها، يمكن أن تعمق فهم الظاهرة، تفسيراً وآثاراً، لاهتمام علم الاجتماع بالعوامل البنائية، والاقتصادية والاجتماعية والثقافية المفسرة لهذه الظاهرة.

ولأن البحوث السيوسيولوجية حول المجتمع القطري لا تزال في مهدها، ولأنه لا توجد بحوث من منظور هذا التخصص حول انحراف الأحداث، فقد دعم هذا اختيار الموضوع الراهن. وفرض حال المعرفة العلمية بشأنه أن يكون نمط البحث من النوع الاستطلاعي الوصفي، الذي تطلع في الوقت نفسه، إلي تقدم إطار تفسيري عام للظاهرة.

وتجدر الإشارة إلي أن إجراء مثل هذا البحث، فضلاً عن تقديمه لبيانات ومعطيات علمية تمهد لدراسات أخرى، فهو بما يقدمه يساعد رجال التخطيط للعمل الاجتماعي في اتخاذ إجراءات أكثر فاعلية للوقاية من الظاهرة وعلاجها.

لقد تحددت أهداف البحث في ضوء ما سبق في هدفين رئيسيين هما :

الأول: محاولة استطلاع خصائص الظاهرة وخصائص الأحداث وحجمهم، وأنماط سلوكهم الانحرافي.

الثاني: استطلاع الدور النسبي لبعض العوامل البنائية التي أوجدت الظاهرة، وأثرت فيها، مع التركيز على دور كل من التحضر والأسرة.

وإذا كان قد دعم تحديد هذه الأهداف، ما هو سائد في تراث علم الاجتماع من أدبيات نظرية ونتائج للبحوث الميدانية[١]، فإن استطلاع دور الأسرة، لا يحتاج إلى شواهد، نظراً لأهميتها كجماعة إنسانية تلعب أدواراً جوهرية في التنشئة الاجتماعية. وأما عن تحديد دور التحضر في انحراف الأحداث. فقد دعمه خصوصية المجتمعات الخليجية، وبداخلها المجتمع القطري، والتي شهدت تحضراً سريعاً عميقاً احدث آثاراً ونتائج في بنية هذه المجتمعات. وهذا ما أكده عدد غير قليل من الدراسات والبحوث الخليجية والتي بدا فيها التحضر متغيراً هاماً في أحداث الكثير من الظواهر والتغيرات والمشكلات الاجتماعية في مجتمعات الخليج[٢]. ولتحقيق أهداف البحث تم تحديد مكوناته كما يلي:

أولاً: الاطار النظري والمنهجي للبحث.

ثانياً: عرض النتائج ومناقشتها.

ثالثاً: خاتمة بالاستخلاصات الأساسية للبحث، وبعض الفروض.

أولاً: الاطار النظري والمنهجي للبحث:

رغم أنه يندر ألا نجد اتجاهاً من الاتجاهات النظرية الأساسية في علم الاجتماع، إلا وبذل انصاره جهداً نظرياً وامبريقياً واضحاً لتحليل ظاهرة انحراف الأحداث وتفسيرها[٣]، رغم هذا فإن عدداً من الباحثين طالبوا بإعادة النظر في التراث النظري

حول انحراف الأحداث ومن بين هؤلاء جون هاجان G. Hagan[٤] الذي قدم ملاحظتين أساسيتين، استقرأهما من تحليله لهذا التراث: تذهب الأولى إلي أنه رغم وجود بعض جوانب صادقة أمبريقياً في النظرية السوسيولوجية حول انحراف الأحداث، فإن بها جوانب غير مبرهنة واقعياً بما يكفي، خاصة تلك الفرضيات التي ربطت بين زيادة فرص الأنحراف والوضع الطبقي المتدني للحدث وأسرته. ووجود حالات عاشت الظروف نفسها التي عاشها المنحرفون، ومع هذا لم تنحرف هذه الحالات، بل على العكس من هذا، حققت طموحاتها وحراكها الفردي، رغم القيود المجتمعية المفروضة، وأما الملاحظة الثانية فتتثمل في اخفاق الربط العلمي الواضح والملموس بين التحليلات الكلية الموسعة Macro-Analysis وبين السلوك الانحرافي المحدد والملموس Micro-Analysis وهو اخفاق يتطلب جهداً لصياغة مقولات وقضايا وفرضيات وسيطة، تربط بين العام والسلوك المحدد كما أكد «هاجان» في هذا السياق الحاجة العلمية إلى رؤية تركيبية للعوامل والعمليات المُفضية إلى السلوك المنحرف لدى الحدث.

هذا ولقد شارك «هاجان» في ملاحظاته وبعض مطالبه العلمية عدد آخر من الباحثين في مقدمتهم «روبرت سامبسون R.Sampson» الذي أكد الحاجة إلى تحديد الادوار النسبية للعوامل المختلفة لانحراف الأحداث في الظروف الاجتماعية المحددة، مؤكداً في الوقت نفسه الدور النسبي لبعض العوامل في بعض البيئات والأنماط الاجتماعية. فأحياناً يكون للثقافة الدور الأكبر كما في المجتمع الأمريكي، وفي أخرى يكون الدور الأكبر للأسرة وفي ثالثة يكون الدور الأكبر للظروف الاقتصادية في علاقاتها باشباع حاجات وطموحات الأحداث[٥].

أما إذا جئنا إلى حصاد الدراسات والبحوث التي عنيت بالتغير الاجتماعي في مجتمعات الخليج العربية، وبداخلها المجتمع القطري، فسنجد إن الكم الأكبر من هذه الدراسات اعتبر التحديث – التحضر، ظاهرة أساسية صاحبتها الكثير من التغيرات

والظواهر والمشكلات الاجتماعية. وحللوا مظاهر هذا التحديث التي تمثل في الوقت نفسه مؤشرات للتحضر مثل التنوع المهني والهجرة وتغير العلاقات الاجتماعية وتفكك العائلة الممتدة Extended Family والأخذ بمظاهر الحياة الحضرية[٦].

ومن ناحية أخرى ذهب عدد من دارسي ظاهرة انحراف الأحداث إلى أن نظرية التحضر، في فهمها لإنحراف الأحداث، أفضت إلى نتائج مثيرة للجدل العلمي، مما يرجح اختيار بعض فرضياتها. ومن هذه الدراسات ما انجزه ليرلي سميث L.Smith وكارين بيترسون K.Peterson في دراستهما عن الفروق الريفية الحضرية وانحراف الاحداث عام ١٩٨٠. وتلك الدراسة التي قام بها فاليرك كارتر V. Carter حول الشباب في مرحلة الانتقال عام ١٩٨٠ وأيضاً دراسة توماس ولسن T. Wilson والتي اختبرت العلاقة بين بعض مؤشرات التحضر كحجم السكان وتباينهم الاجتماعي وبين انحراف الأحداث عام ١٩٨٦[٧].

وفي ضوء ما أسهمت به خصوصية التحديث والتحضر في المجتمع القطري، وما اتسم به من سرعة وعمق، وأيضاً في ضوء مقولات التحضر في النظرية السوسيولوجية حول انحراف الأحداث فقد اسهم هذا في أن يختار بحثنا بعض مقولات وفرضيات نظرية التحضر لتفسير ظاهرة انحراف الأحداث في المجتمع القطري من ناحية والمساهمة في اختبار بعض هذه الفرضيات من ناحية أخرى.

١ - نظرية التحضر وانحراف الأحداث :

اعتمد انصار هذه النظرية على بعض المؤشرات والخصائص التي قدمها لويس ويرت L.Wirth حول التحضر، وربطوا بينها وبين انحراف الأحداث، وركزوا في هذا السياق على حجم المجتمع وكثافته السكانية وتباينه الاجتماعي والثقافي وهي خصائص صاحبها في سياق التحضر أربعة مؤشرات رئيسية مواتية للجريمة وانحراف الأحداث هي[٨]:

أ – ضعف الضبط الاجتماعي.

ب – ضعف العلاقات والروابط الاجتماعية.

ج – زيادة فرص الأنومي Anomie التي يقصد بها تفكك المعايير واضطرابها، وعدم ملاءمة الوسائل المشروعة قيمياً لتحقيق الأهداف والطموحات التي يتطلع إليها الأحداث.

د – زيادة الفوارق والتباينات بين سكان المجتمع، مهنياً وقيمياً.

إن هذه المؤشرات تنتج عن خصائص التحضر المشار إليها. فبزيادة حجم السكان يضحي سكان المجتمع غرباء عن بعضهم شيئاً فشيئاً ويكون الاتصال فيما بينهم آنياً ومؤقتاً. وهو أمر يصاحبه انحسار إلزام الضوابط الاجتماعية غير الرسمية.

تجدر الإشارة إلى أن الناس قبل التحضر السريع كانوا يتفاعلون مع بعضهم البعض كما هو الحال في المجتمعات الأولية البسيطة، التي يعرف الناس فيها بعضهم على نحو مباشر ومتكرر، أما في حالة التباين الاجتماعي S.Differentiation المرتبط بالتحضر فعندما تتفاعل الكثافة السكانية المرتفعة نسبياً مع التباينات الاجتماعية والثقافية والمهنية، بين الأفراد والجماعات، فإنها تجعل التفاعلات محدودة وسطحية، تقودها المصالح الفردية والمادية، وتسهم في وجود سياق العزلة واختلال المعايير نتيجة التباين الثقافات الفرعية[٩].

٢ – القضايا النظرية للبحث:

في ضوء ما سبق وغيره مما هو متاح في التراث النظري والامبريقي حول العلاقة بين التحضر وانحراف الأحداث. أمكن صوغ عدد من القضايا النظرية على النحو التالي:

القضية الأولى: إن التحضر السريع يزيد من فرص حدوث انحراف الأحداث نتيجة لما يترتب عليه من ظواهر وعمليات اجتماعية:

١ – زيادة الكثافة السكانية في المناطق الحضرية والتي تزيد من فرص التباين الاجتماعي ومن ثم تباين الثقافات الفرعية وظهور ثقافة الجناح.

٢ – زيادة فرص العزلة الاجتماعية والثقافية وخلل المعايير الاجتماعية نتيجة لما يلي:

أ – شكلية التفاعل الاجتماعي وسطحيته.

ب – ضعف الضوابط الاجتماعية.

ج – زيادة الطموحات والتطلعات وتنوعها وعدم كفاية الأساليب المشروعة لاشباعها.

ويعزز اختيارنا لهذه القضية مجموعة من الدراسات العالمية والمحلية والتي منها على سبيل المثال وليس الحصر. دراسة ايزاك بيرمان I.Berman ١٩٧٣ والتي ربطت بين التباين الاجتماعي والثقافي للسكان المهاجرين إلي اسرائيل وبين الانحراف، وأيضاً دراسة روبرت ليرلي R. Lyerly وجيمس سكيبر J. Skipeer ١٩٨١ والتي توصلت إلي أن ارتفاع معدلات جناح الأحداث في المناطق الحضرية عن الريفية يرجع إلى التباين الاجتماعي وضعف الروابط الاجتماعية والالتزام الاجتماعي للمعايير[١٠].

أما على المستوى المحلي فثمة بعض الدراسات التي بينت دور التحضر في المجتمع القطري وتأثيره في التباين الاجتماعي والثقافي نتيجة للعمالة الوافدة العربية والأجنبية، ونتيجة لتزايد الاعتماد على المؤسسات والأفراد كالمدرسة ودور الحضانة وزيادة خدم المنازل والسائقين وما إلى ذلك، وأيضاً نتيجة لتغير نمط الاستهلاك وزيادة الطموحات الفردية والأسرية[١١].

القضية الثانية: صاحب التحضر السريع، تغيرات في علاقات أعضاء الأسرة ببعضهم، وفي أدوارهم الأسرية، فأتاح سياقاً للتفكك الأسري يَسَّر انحراف الحدث نتيجة لما يلي:

أ – تقصير الأسرة عن آداء بعض وظائفها والذي يصاحبه حرمان الأطفال من

الاشباعات العاطفية والوجدانية لانشغال أحد الأبوين أو هما معاً أو غيابها لفترات أطول خارج المنزل.

ب – ضعف الرقابة الاجتماعية على الأطفال بسبب غياب أحد الأبوين أو انشغالهما بما يحدث بينهما من صراعات.

ج – شيوع القيم الفردية بين أعضاء الأسرة.

وتجدر الإشارة إلي أن قضية الأسرة والجناح من أكثر القضايا التي شغلت اهتمام الباحثين لظاهرة انحراف الأحداث بدءً من العالمان الأمريكيان شيلدون والنيورجلوك Gluecks ومروراً بعدد من الدراسات العالمية التي أكدت دور الأسرة في انحراف الأحداث والتي منها دراسات جون ماك John Mack وايڤان وروبرت اندريه R. Anderet[١٢].

٣ – مفهوم انحراف الأحداث، إشكالياته ومؤشراته:

يثير مفهوم انحراف الأحداث أو جناحهم إشكاليات نظرية ومنهجية سنشير إلى اثنين منها لارتباطهما بموضوع بحثنا. هاتان الاشكاليتان هما:

الإشكالية الأولى: تذهب إلى أن التباين والتباعد بين محاولات تحديد مفهوم انحراف الأحداث كان أكبر عند نقاط الالتقاء بينها. ويرجع هذا إلى تباين التخصصات العلمية في العلوم الاجتماعية التي اهتمت بالظاهرة، كما يرجع إلى تباين الأطر النظرية داخل كل تخصص كما في علم الاجتماع فالوظيفيون يركزون على الخروج على نسق الضبط الاجتماعي وعلى التفكك الاجتماعي باعتبارها مصادر للسلوك المنحرف في حين أن أنصار الاتجاه النقدي يركزون على البعد الطبقي وما يرتبط به من أوضاع وفرص اجتماعية ينتج عنها الأحباط[١٣].

وتتطلب هذه الاشكالية البحث عن رؤية تركيبية تحدد مستويات الانحراف وتحدد

في الوقت نفسه الأوزان النسبية للعوامل أو الابعاد التي ركز عليها كل إتجاه من إتجاهات نظرية علم الاجتماع باعتبار أن كل اتجاه ركز على قضايا صادقة ولو جزئياً كما بينت البحوث والدراسات التي تأثرت بكل اتجاه من هذه الاتجاهات[١٤].

الإشكالية الثانية: وتذهب إلى أنه رغم عدم قناعة معظم المشتغلين بعلم الاجتماع بالتعريفات القانونية لإنحراف الأحداث فإنهم مضطرون للتعامل معها خاصة عندما يدرسون الحالات التي صدرت أحكام قضائية ضدها، والتي بمقتضاها يتم وضع هذه الحالات في المؤسسات الملائمة لعلاجهم. ويرجع عدم القناعة هذا إلى أن التحديد القانوني للحدث يرتبط بفئة عمرية محددة وإن الحدث لا يكون منحرفاً إلا إذا صدر حكم قضائي ضده[١٥].

أما الذين لا تصدر ضدهم أحكام قضائية فلا يعتبرون من المنحرفين حتى لو كان سلوكهم وقيمهم تعبيراً مجسداً عن الانحراف. ولا يخفي على المتابع لإجراءات محاكمة الأحداث إن هذه الإجراءات وعدالة المحاكمة تتأثر بالوضع الطبقي لأسرة الحدث ونفوذها كما يبين انصار الاتجاه النقدي في دراسة الجريمة والانحراف[١٦]. ويعني هذا أن على الباحث التمييز في صياغته لمفهوم انحراف الأحداث بين الوضع المعطي للحدث بعد اصدار الحكم عليه، وبين المعني الاجتماعي الأكثر شمولاً وديناميةً.

في ضوء ما سبق وفي حدود متابعتنا لمحاولات صياغة مفهوم الأحداث الجانحين سنعرف الحدث الجانح بأنه شخص ذو ظروف اجتماعية واقتصادية حددت وعيه بحاجاته وأهدافه وبقدراته على اشباعها متضمنة هذه الحاجات تأكيد الذات. وافضي وعيه ذو الصلة أيضاً بمرحلته العمرية إلى اختيار أساليب ووسائل رآها ملائمة لاشباع حاجاته. وتأكيد ذاته. وهي وسائل غالباً ما يكون غير مرغوب، من قبل المجتمع وهي تتدرج من الأضرار بالذات والتمرد على قواعد السلوك المرغوب فيه لتصل إلى الأضرار بالآخرين لتكون ذروتها في الخروج على قوانين المجتمع وأعرافه باعتبارها رموزاً تجسد الأوضاع

البنائية للمجتمع. وتجدر الإشارة أننا راعينا في هذا التعريف ما يلي:

١ – إن السلوك الجانح نتاج لوعي حددته ظروف الحدث وتنشئته. أو بإيجاز واقعه الاجتماعي المحدد بالأسرة والمدرسة، والذي نتج عن الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية المتباينة في المجتمع.

٢ – أنه ركز على المرحلة العمرية للحدث والتي تقع ما بين ٧ – ١٨ عام كما حددها قانون الأحداث القطري وهي مرحلة ذات تأثير في وعي الحدث وما يتضمن من إدراك وتصور[١٧].

٣ – إن وعي الحدث كما تشير مفاهيم الوعي في علم الاجتماع يضم مستويين: مستوى إدراكه لحاجاته وقدرة ظروفه على اشباعها، ومستوى تصوره لأساليب هذا الأشباع والتي أملت عليه وسائل وأساليب بعينها تعد خروجاً على قيم المجتمع وقوانين وقواعد تنظيمه الاجتماعية.

٤ – يميز المفهوم السابق بين عدة مستويات للانحراف تختلف وتتباين في درجة خطورتها الاجتماعية، وتشمل الانحراف العرضي (الموقف) والتهيؤ أو الاستعداد للانحراف، وما يسمى بالانحراف الكامل. وفيما يلي بعض المؤشرات التي تم تركيبها من بعض الأدبيات العالمية والعربية حول مستويات الانحراف:

مؤشرات المستوى الأول:

ونوجز هذا المستوى باعتباره إضراراً من الحدث بنفسه في ضوء حالة وعيه الاجتماعي. ويشمل هذا المستوى انماطاً من السلوك. يعبر عنها بالمؤشرات التالية:

أ – التمرد على القواعد العامة، لأسرة الحدث وما تشتمل عليه من قيم وضوابط وأوامر ونواهي وموجهات للسلوك ومنها عدم اطاعة أوامر الوالدين، النقاش مع الوالدين

بأسلوب لا يراعي تقاليد الحوار معهم ورفض أي محاولة لمساعدة الأسرة في بعض متطلباتها.

ب – التمرد على قواعد التنظيم الاجتماعي للمدرسة والتي منها تجاوز أدب الحوار مع المعلمين وتعمد التأخر في الوصول للمدرسة وتعمد التأخر لدخول قاعة الدرس، والبقاء في المدرسة بعد مواعيد الانصراف الرسمي. والاهمال في الواجبات المدرسية، ومحاولات الغش في الامتحانات وما إلى ذلك[١٨].

مؤشرات المستوى الثاني:

وهو مستوى يتجاوز الإمتناع السلبي عن بعض التصرفات للأضرار بالذات كما ورد في المستوى السابق، ليشمل مستويات بسيطة من الأضرار بالآخرين، كمحاولة الاعتداء عليهم بالسخرية أو بالقول أو إضرار بعض ممتلكاتهم، مثل القاء الحجارة على المارة وعلى السيارات وغيرها من أنماط السلوك التي تحدث على نواصي الشوارع وقارعة الطريق، والتي أشار إلي بعض منها (وليم فوت وايت) في دراسته الشهيرة بعنوان« « جماعات نواصي الطريق Street Corner Societies »[١٩].

مؤشرات المستوى الثالث:

وهو مستوى يوصف بأنه مستوى الانحراف الكامل كما بين ذلك A. L. Ingram ويتضمن المعنى القانوني للانحراف حيث يشمل من يتعدون على الآخرين أفراداً ومؤسسات ويحدثون بهم أضراراً جسيمة كالسرقة والاعتداء على الاملاك أو على النفس، سواء حكم عليهم قضائياً أو لم يحكم عليهم ويشمل هذا المستوى اجرائياً المودعين بمؤسسات الأحداث[٢٠].

٤ - تساؤلات البحث والإجراءات المنهجية للإجابة عليها :

التساؤل الأول :

ماهي خصائص ظاهرة انحراف الأحداث، وأيضاً الأحداث أنفسهم في المجتمع القطري؟.

لقد حدد هذا السؤال كون البحث الراهن استطلاعي، بسبب عدم توفر معرفة علمية حول الظاهرة، وتعتمد اجابة هذا التساؤل على ما هو متاح من بيانات حول الظاهرة، وحول الأحداث أنفسهم في السجلات والإحصاءات الرسمية.

التساؤل الثاني :

ماهو الدور النسبي لتحضر المجتمع القطري في وجود ظاهرة انحراف الأحداث، وبالتركيز على مؤشرات التحضر، كالتباين السكاني والثقافي والاجتماعي؟.

وتعتمد إجابة هذا التساؤل على محاولة استطلاع تطور التحضر في المجتمع القطري، وتطور ظاهرة انحراف الأحداث. مع التركيز على انماط جرائم الأحداث. ويفيد البحث في هذا الصدد من البيانات والدراسات السابقة حول التحضر في المجتمع القطري، ومن البيانات التي تم اعدادها للإجابة على التساؤل الأول.

التساؤل الثالث :

ماهو الدور النسبي للأسرة في المجتمع القطري في تشكيل خصائص ظاهرة انحراف الأحداث؟.

تعتمد إجابة هذا التساؤل على البيانات الميدانية للبحث التي تم جمعها من حالات معرضة للانحراف بالمعنى الاجتماعي، والحالات التي تم اصدار حكم قضائي عليها وتم ايداعها بمؤسسة الأحداث.

٥ - أدوات جمع البيانات :

في ضوء التساؤلات السابقة وما تتطلبه من معلومات وبيانات . تطلب الأمر تحديد أداتين أساسيتين لجمع البيانات الضرورية وذلك للإجابة على الأسئلة المذكورة فيما سبق، خاصة البيانات ذات الطابع الميداني، التي جمعت خصيصاً للبحث الراهن :

الأداة الأولى : دليل دراسة الحالة ويشمل هذا الدليل البنود التالية :

أولاً : بيانات أساسية حول الحدث المنحرف المودع بمؤسسات الأحداث، وتشتمل على عمره ومرحلته التعليمية ومدى انتظامه في دراسته وترتيبه بين أخوته .

ثانياً : بيانات أساسية حول الأب وتشتمل على عمر الأب وحالته التعليمية ومهنته وعدد مرات زواجه وعلاقته الاجتماعية والقانونية بأم الحدث .

ثالثاً : بيانات حول الأم وتشتمل على عمرها، حالتها التعليمية ومهنتها إذا كانت تعمل، وعلاقتها القانونية والاجتماعية بوالد الحدث .

رابعاً : بيانات عن أسرة الحدث وتشتمل على :

أ - مسكن الأسرة، ووضعه، وعدد الغرف التي يحتوي عليها، وحالة حيازته ملك أو إيجار .

ب - حجم الأسرة وترتيبها ذكوراً وإناثاً .

ج - دخل الأسرة بالتقريب .

خامساً : تعامل الأبوين مع الحدث سواء كانت معاملة تقوم على التدليل أو على المعاملة العنيفة أو على الإهمال واللامبالاة، كما تتضمن زيارة الأبوين للحدث في المؤسسة .

سادساً : نوعية الأصدقاء وخصائصهم .

سابعاً : نوع الحكم الصادر عليه، وأسباب الوقائع التي صدر بشأنها الحكم عليه، المرات السابقة التي ارتكب فيها سلوكاً انحرافياً (الهروب من المدرسة – الكذب على الوالدين – السرقة) . وهل شاركه أحد في هذه الأفعال ومن هم وما هي خصائصهم إذا وجدوا؟ .

ثامناً : هل كان الوالدن أو أحدهما يعلم بتصرفاته المختلفة؟ وما هو موقف الأبوين من تصرفات الحدث؟ .

الأداة الثانية : وهي تتمثل في دليل يطبق على عدد من الإخباريين من الأحداث أنفسهم :

المستوى الأول :

التغيب من المدرسة – الذهاب للمدرسة متأخراً – البقاء في المدرسة – التأخر في الدخول للفصل – التكاسل عن أداء الواجبات المدرسية – الرد بالكلام على المدرسين ورفض مطالبهم – الرد على الوالدين – التدخين – الهروب من المدرسة .

المستوى الثاني :

الاعتداء على المارة – الاعتداء على الآخرين بأي أسلوب مادي – ايذاء الآخرين – الشجار مع الجيران – ضرب الأخوة الأصغر – التعرف على الأماكن العامة .

المستوى الثالث :

الكذب على الأصدقاء – الكذب على الأبوين – الكذب على المدرسين – الغش في الامتحان – السرقات بأنواعها . . وغيرها من أنماط السلوك المحرمة قانونياً .

الإطار البشري والعينة :

طبق البحث الراهن على نوعين من العينات : تمثل النوع الأول في الأحداث المودعين بمؤسسة الأحداث القطرية والبالغ عددهم ٧ حالات وتمت دراسة حالتهم جميعاً خلال أغسطس ١٩٩٣ . وكان متوسط عمر هذه العينة ١٥,٢ عاماً . وأما عن حالتهم التعليمية فكان خمسة منهم بالمرحلة الإعدادية وإثنان من المتسربين . وسترد بقية خصائص هذه العينة عند عرض البيانات وتحليلها . أما العينة الثانية فتمثلت في دراسة ٢٠ حالة ١٠ من الذكور، ١٠ من الإناث لإستطلاع مستويات الانحراف في ضوء المؤشرات التي سبق ذكرها عند تعرضنا لمفهوم الحدث . هذا وقد تم اختيار هذه العينة بطريقة عمرية وتتوزع أماكن إقامة عائلاتهم بين منطقة الدفنة ومدينة خليفة . وتم اختيارهم من خلال المدارس التي يلتحقون بها . وكانت أهم الخصائص هذه العينة على النحو التالي :

تفاوت العمر	ذكور	أنـــاث	الاجمالي
١٤	٤	١	٥
١٥	٣	٣	٦
١٦ – ١٧	٣	٦	٩
المجموع	**١٠**	**١٠**	**٢٠**

متوسط سن الذكور ١٥,١ ومتوسط سن الاناث ١٥,٦ عاماً، وقد طبق عليهم دليل دراسة حالة مع الاستعانة بأخباريين من الأحداث . وتضمن هذا الدليل ثلاثة مستويات للانحراف سبقت الإشارة إليها .

ويجدر بنا ذكر أن هذه الحالات قد اخذت من مدينة الدوحة باستثناء الحالات المودعة بالمؤسسة فقد أخذت كما هي وبغض النظر عن مكان اقامتها .

أسلوب عرض وتحليل البيانات :

وسوف نعرض البيانات في ضوء الإجابة على كل سؤال من الأسئلة التي سبق طرحها، ثم نعقب ذلك بمناقشة للبيانات وتحليلها وهدفنا من عرض البيانات هو تحديد العام والمشترك بين الحالات المنحرفة بالفعل والمودعة بمؤسسات الأحداث وتلك التي توجد في سياق يجعلها معرضة للانحراف.

ثالثاً : عرض نتائج البحث :

١ – الخصائص العامة لظاهرة انحراف الأحداث في المجتمع القطري :

أ – من أبرز خصائص الظاهرة انها توسم بالتذبذب خلال خمسة عشر عاماً. وإن كانت قد مرت بثلاث مراحل. تمثلت الأولى في بروز الظاهرة، ثم ميلها إلى الانكماش خلال الفترة من ١٩٧٨ – وحتى ١٩٨٠. كما يدلل على هذا جدول رقم (١). ثم معاودة الظاهرة ارتفاع حجمها في عام ١٩٨١، لتزداد بشكل شبه طفري في عام ١٩٨٢ والذي زاد فيه عدد الأحداث بنسبة ٢١٪ مقارناً بسنة الأساس وهي سنة ١٩٧٨. ثم تأرجحت بعد ذلك بين نقصان وزيادة. ومع أن مثل هذا التذبذب تؤثر فيه إجراءات الضبط وغيرها من الإجراءات الأمنية، إلا أن هذا لا ينفي بروز الظاهرة في المجتمع القطري واتسامها ببعض الخطورة، فثمة ظواهر، لا تقيم اجتماعياً بحجمها، وإنما بالدلالات القيمية التي تعكسها، ومنها ظواهر الجريمة وانماط السلوك الانحرافي بصفة عامة.

ب – إن الظاهرة ليست وفقاً على جنسية بعينها من الجنسيات التي تعيش بالمجتمع القطري، فقد شملت قطريين، وخليجيين، وعرب، وأجانب، كما يتبين من الجدول رقم (٢). مع ملاحظة أن نسبة القطرين كانت الأكبر بإعتبارهم الجماعة السكانية الأكبر، كما تعكس البيانات تقريباً الحجم السكاني لكل جنسية من الجنسيات فضلاً عن أن

جدول رقم (١)

يوضح التطور النسبي لحجم ظاهرة انحراف الأحداث بالمجتمع القطري

السنة	عدد الأحداث المتهمين	النسبة لاجمالي الفترة	الزيادة والنقصان منسوبة لسنة الأساس
١٩٧٨	١٨٤	١٢,٨	١٠٠
١٩٧٩	١٣٩	٩,٧	٤٥-
١٩٨٠	١٣٩	٩,٧	٤٥-
١٩٨١	١٩٨	١٣,٧	١٤+
١٩٨٢	٣٩٤	٢٧,٩	٢١٠+
١٩٨٥	١٦٢	١١,٣	٢٢-
١٩٩٢	٢١٥	١٥,١	٣١+
المجموع	**١٤٣١**	**١٠٠**	

الأجانب يهاجر أغلبهم بمفرده وبدون أسرته وأطفاله، خاصة من المستخدمين والعمالة الماهرة وغير الماهرة.

ج – يتبين أن النسبة الأكبر من الأحداث عام ١٩٩٢ كانوا من تلاميذ وطلاب المدارس، وهذا أمر يفرضه التحديد القانوني لسن الحدث، فقد كانت نسبة الطلاب حوالي ٨٥٪ من المتهمين.

د – إن انماط الجرائم التي اتهم بها الأحداث عام ١٩٩٢ بينت أن الاعتداء علي المال والممتلكات كان في المقدمة ٣٤,٥٪ اتى بعده الاعتداء على النفس ٣٣,٥٪ ثم انحرافات

جدول رقم (٢)

إحصائية عامة عن الأحداث خلال الفترة من ١ / ١ / ١٩٩٢م إلى ٣١ / ١٢ / ١٩٩٢م

الشهر	عدد الحالات	المهنة			الجنسية				الانحرافات الواقعة على الإنسان	الانحرافات الواقعة على المال	الانحرافات الجنسية	انحرافات المخدرات	انحرافات أخرى
		طالب	عاطل	موظف	قطري	خليجي	عربي	أجنبي					
يناير	١٩	١٤	٤	١	١٣	٢	١	٣	٠٦	٠٣	٢	١	٧
فبراير	٣٢	٢٨	٣	١	٢٩	-	٣	-	١٦	٩	٣	٣	١
مارس	١٨	١٦	١	١	١٦	-	١	١	٥	٦	٢	١	٤
أبريل	٤٥	٣٦	٦	٣	٣٥	٣	٣	٤	١٧	١١	٥	٩	٣
مايو	٢٤	٢١	٣	-	١٥	١	٨	-	١٤	٠٣	٣	٤	-
يونيو	١٢	١٢	-	-	٥	٢	٣	٢	٠٣	٠٧	-	-	٢
يوليو	١٤	٩-	٥	-	١٢	-	٢	-	٠٢	٠٧	٢	٢	١
أغسطس	٠٩	٨	١	-	٩	-	-	-	٠١	٠٥	-	-	٣
سبتمبر	٣١	٢٦	٥	-	٢١	٢	٣	٥	٠٥	١٣	-	٦	٧
أكتوبر	٤٠	٣٧	٢	١	٣٤	٢	١	٣	١٦	١٠	٤	١	٩
نوفمبر	١٩	١٦	٢	١	١٨	١	-	-	٠٥	١٢	١	-	١
ديسمبر	١٠	٠٩	١	-	٠٨	٢	-	-	٠١	٠٨	-	-	١
المجموع	**٢٧٣**	**٢٣٢**	**٣٣**	**٨**	**٢١٥**	**١٥**	**٢٥**	**١٨**	**٩١**	**٩٤**	**٢٢**	**٢٧**	**٣٩**

المصدر : مؤسسة الأحداث .

المخدرات ٩٫٨٪ فالانحرافات الجنسية ٨٫١٪ . هذا ويبين الجدول رقم (٣) التغيرات التي طرأت على أنماط جرائم الأحداث خلال الفترة ما بين ١٩٨٢, ١٩٩١ .

جدول رقم (٣)

يوضح تصنيف الجرائم التي ارتكبها القاصرون من كل الجنسيات

السنة	(١٤٠٣) ١٩٨٢/١٩٨٣		(١٤١٤) ١٩٩٠/١٩٩١	
أنواع الجرائم	عدد	٪	عدد	٪
الجرائم المرتكبة ضد حياة الأشخاص أو ما يتعلق بالنفس.	٤٨٣	٤٢٫٩	٢٣١	٢٧٫٣
الجرائم المخلة بالاخلاق والآداب العامة	١٤٣	١٢٫٧	٢٢٨	٢٦٫٩
الجرائم المرتكبة ضد حرية الاشخاص	٢٨	٢٫٥	٢٣	٢٫٧
جرائم الأموال العامة	١٧٢	١٥٫٤	-	-
الجرائم المرتكبة ضد الثقة العامة (نصب – احتيال – تزوير – خيانة أمانة)	٤	٠٫٣	-	-
التعدي على الاملاك العامة أو الخاصة	٢	٠٫٢	-	-
التعدي على الأديان وحرمة الأموات	-	-	١	٠٫١
الاخلال بحقوق الأب والأم والأسرة	٣	٠٫٣	-	-
جرائم ضد النظام العام (السكر .. إلخ)	٢٣٠	٢٠٫٤	٣٢٥	٣٨٫٥
أخرى	٣٢	٢٫٨	٣٨	٤٫٥
المجموع	**١١٢٥**	**١٠٠**	**٨٤٧**	**١٠٠**

المصدر : رئاسة المحاكم الشرعية والشئون الدينية، دولة قطر ١٤٠٣ – ١٤٠٤ جدول ٢٠ أ ص ١٠٤ تقرير ١٤١١– ١٤١٢ جدول ١١ ف ص ٧٠ ، ٨٢, ٨٣ – ٩٠ ، ١٩٩١ .

ومن البيانات المتضمنة في الجدول يتضح وجود تغير في نوع الجريمة ما بين الفترتين، فقد كانت الجرائم المرتكبة ضد الأشخاص والأنفس في المرتبة الأولى عام ١٩٨٢، حل محلها في عام ١٩٩١ الجرائم ضد النظام العام (بما في ذلك جرائم السكر). وهو أمر يعني تغيراً في العلاقة مع الضوابط الرسمية والتنظيمات الجديدة التي طرأت على المجتمع.

٢ - بعض العوامل البنائية المنتجة لظاهرة انحراف الأحداث :

تفيد الشواهد المتاحة حول المجتمع القطري في العقود الأولى من القرن العشرين، إضافة إلى ما أدلى به بعض الإخباريين من كبار السن، بأن المجتمع القطري لم يعرف ظاهرة انحراف الأحداث، وبالتالي لم يستشعر المجتمع الحاجة إلى وجود تشريعات لتحريم السلوك المنحرف مع الأحداث. ويبدو أن هذا أمر طبيعي. فقد كان (الفريج) اشبه بمجتمع محلي يعتمد على التفاعلات اليومية المكلفة التي تحتكم إلي الاعراف والتواد والتكافل الاجتماعي. وكانت ظروف عمل أفراد الأسرة، وعمق علاقات الجوار، سياقاً للرقابة الاجتماعية على الأطفال. وكانت العائلة تقوم بعدة وظائف اقتصادية ونفسية، فضلاً عن قيامها بالدور الأكبر في تنشئة الأطفال[٢١]. على أن هذا الوضع لا ينفي وجود بعض مظاهر السلوك المنحرف لدي الأحداث، خاصة من المستوى الأول الذي يشير إلى بعض التمردات المرتبطة بصغر السن وفترة المراهقة خاصة على بعض أوامر العائلة ونواهيها، والتي غالباً ما تكون ذات طبيعة مؤقتة.

وفي ضوء التعريف القانوني للحدث المنحرف - ورغم قصوره - برزت الظاهرة في المجتمع مع السبعينيات، وهو العقد الذي بدأت تظهر فيه بعض النتائج المباشرة للتحديث، حيث اتجه المجتمع القطري نحو التباين الاجتماعي، المهني والثقافي، وبدأت وفود الهجرة تأتي للمشاركة في أعمال البناء والخدمات[٢٢] وإذا كان الجدول رقم (١) وضح أن الزيادة في اعداد الأحداث لم تكن كبيرة ما بين ١٩٧٨ ، ١٩٨٠، بل اتجهت إلى

الانخفاض الملحوظ عام ١٩٨١، فإن عام ١٩٨٢ اتى معه بزيادة مرتفعة وصلت إلي أكثر من ٨٥٪ مما كانت عليه ١٩٧٨ . وهي تمثل ٢٧,٩٪ من اجمالي الأحداث الذين تم القبض عليهم خلال الفترة من ٧٨-١٩٩٢ . وبالتدقيق في بدايات عقد الثمانينيات، سنجد أنها شهدت نمواً ملموساً في العمالة الوافدة، فخلالها زادت نسبة الوافدين من حوالي ٤١٪ إلى ٤٥٪ وزاد عدد الاجانب غير العرب من ٥١,٧ ليصل إلى ٦٥,٤٪، ومما لفت نظرنا أن عودة نسبة الأحداث إلي الانخفاض مع نهاية الثمانينات كما بين جدول رقم (١) حدث معها وفي الفترة نفسها انخفاض موازٍ في نسبة العمالة الأجنبية فوصلت إلى ٣٢٪ من إجمالي الوافدين في عام ١٩٨٧[٢٣] .

ومع أنه ليست لدينا شواهد مباشرة للربط الاحصائي بين زيادة العمالة الوافدة وزيادة اعداد الاحداث المنحرفين، إلا أن تلازم الظاهرتين، زيادة ونقصاناً، يفتح الباب أمام احتمالات تزكيها تلك النتائج التي قدمتها نظرية التحضر وانحراف الأحداث . فالعمالة الوافدة افضت إلي تباينات سكانية ومهنية، فقد ارتفع عدد السكان (المقيمون والوافدون) من ٢٤٤ ألفاً عام ١٩٨١ إلى حوالي ٣٦٩ ألفاً عام ١٩٨٦[٢٤] وهي زيادة من المؤكد أنها أثرت في ارتفاع الكثافة السكانية، وفي تباين المهن، واللغة اليومية التي يسمعها الحدث . كما تباين ثقافي بسبب الثقافات المتعددة التي حملت معها ثقافات فرعية محملة بقيم واعراف متباينة عن تلك التي كانت سائدة في المجتمع القطري . واتاح وجود هذه العمالة مشاركة واضحة للأسرة في أدوارها ووظائفها حيال الأطفال، حيث زادت مشاركة خدم المنازل والمربيات في تربية الأطفال، وزاد تعامل الأطفال مع السائقين والبائعين وحراس المدارس وعمالها . وهذا ما أكدته البحوث والدراسات التي اجريت، لا في المجتمع القطري، وإنما في المجتمعات الخليجية الأخرى[٢٥] .

وتبين من الجدول (٣) أنه في الوقت الذي كانت فيه جرائم الاعتداء علي الأشخاص في المقدمة عام ١٩٨٢ بنسبة ٤٢,٩٪، أتت الجرائم ضد النظام العام في المقدمة عام

١٩٩١ وبنسبة ٥ ر٣٨٪ وفي الوقت الذي كانت فيه الجرائم ضد النظام العام عام ١٩٨٢ في المرتبة الثانية عام ١٩٨٢، حل محلها في هذا الترتيب في عام ١٩٩١ الجرائم المرتكبة ضد الأشخاص. كما بين الجدول ارتفاعاً في نسبة الجرائم المخلة بالآداب العامة، واختفاءً تاماً لبعض الجرائم، كجرائم الاعتداء على الأموال العامة، وهذا وتعكس مثل هذه التغيرات، ما طرأ علي المجتمع القطري من تغيرات بفعل التحديث والتحضر. فجرائم الأموال العامة وجرائم النظام تعكسان تعاملاً مع مؤسسات جديدة لم تكن موجودة بكمها وكيفها من قبل، كما تعكس تعاملاً مع الضوابط الاجتماعية الرسمية Formal Social Control التي بدأت تشارك الضوابط غير الرسمية المتمثلة في الاعراف والتقاليد، وأما جرائم الاعتداء على الأشخاص فالنسبة الأكبر منها جرائم مرورية ترتبط باقتناء السيارات والرغبة المبكرة للاحداث للتعامل معها، وهي مسألة لم تكن موجودة من قبل، وأما نسبة وجود جرائم الآداب العامة والتي ارتفعت إلي أكثر من الضعف من ٧ ر١٢٪ إلى ٩ ر٢٦٪ وأيضاً ارتفاع نسب جرائم النظام العام كالسكر واقلاق الراحة وما إلى ذلك إلي أقل من الضعف بقليل أي من ٤ ر٢٠٪ إلى ٥ ر٣٨٪ فإنها ولو احتمالاً تغري إلي التغير في الضوابط الاجتماعية نتيجة للتغيرات التي طرأت على أدوار الأسرة القطرية واتجاهها نحو النمط النووي أو البسيط Meuclear-Family[٢٦]. وهو اتجاه صاحبه إنحسار دور الاجداد في التنشئة الاجتماعية وانحسار دور الأم في الأسرة واعتمادها على الخدم (المربيات، الخادمات).

وإذا كان هذا النمط من الجرائم الأكثر ارتباطاً باصطناع حاجات جديدة وطموحات جديدة غير مبررة قيمياً فإنها تشير إلي وجود خلل بين الحاجات الغير مشروعة مجتمعياً وبين الأساليب المشروعة وهي حالة تقترب إلي حد واضح من حالة الانومي أو تفكك المعايير التي أشار إليها (روبرت مرتون) في عمله السابق الإشارة إليه، وتحفل الدراسات المتاحة حول المجتمع القطري بوجود تغيرات في القيم والمعايير الثقافية افضت إلى ما يشبه

اختلاط القيم ففي دراسة (ليڤون مليكيان Levon H. Melikian) بين أن التغيرات المادية التي طرأت على المجتمع القطري القت بظلالها على (جاسم) الرجل الصغير (الحدث) وسلوكه وحياته اليومية كنتيجة مباشرة للتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والتي طرأت على المجتمع. تلك التغيرات التي وأن حسنت من نوعية الحياة المادية وجعلتها أكثر يسراً، فإنها أحدثت تغيرات في القيم الخاصة بنظرة « جاسم » لأسرته وأصدقائه ورؤيته للمستقبل (لقد أدرك جاسم بناءاً على قيمة أن القيم والمعتقدات التي يتمسك بها من هم أكبر منه عمراً. لا هي ثابتة أو ملائمة بالنسبة له[٢٧] .

إضافة إلي ما سبق وضحت الدراسة المذكورة أن عدة مخاوف مما يعاني « جاسم » واقرانه تكاد تتمحور حول أزمة الهوية Identity Crisis والتي حاول « جاسم » أن يحلها. وهي مخاوف تقع في ثلاث فئات رئيسية، هي الخوف من الفشل في الدراسة، والخوف من المستقبل، ثم الخوف من المرض والوحدة. وبالتدقيق في هذه المؤشرات مرة أخرى يتبين ارتباطها بما طرأ على المجتمع من تغيرات أوجدت أوضاعاً قيمية متباينة بين الأجيال. وهي تقترب من بعض توصيفات دوركايم لبعض حالات الانتحار Sucide وتوصيفات « روبرت ميرتون » لبعض مؤشرات الأنومي الناتج عن إختلال الثقافة وعدم تكاملها.

٣ – التحضر والتغير في قيم الأحداث :

إذا كان السؤال الثاني للبحث قد سعى إلي تناول بعض جوانب التحليل الكلي العام لدور التحضر في المجتمع القطري وانعكاساته على حجم ظاهرة انحراف الأحداث، وبعض انماط سلوكهم الأنحرافي. فإن سعينا هنا، تقديم تحليل محدد وملموس، لقيم الأحداث في علاقتها بالتغيرات القيمية – الثقافية التي ارتبطت بالتحضر. وسوف نستجلي ابعاد هذا في خلال مايلي :

من تحليل الحالات العشرين (عشرة لكل من الذكور والاناث)، تبين لنا ما يلي :

أ – إذا كان المستوى الأول من الانحراف يشير إلى السلوك الذي يعد أضراراً بالحدث نفسه، فقد كان التدخين لدي الذكور في المرتبة الأولى (٧ حالات بنسبة ٧٠٪) أتى بعده التكاسل عن أداء الواجبات المدرسية (٥ حالات بنسبة ٥٠٪، ثم تعمد الذهاب متأخراً للمدرسة والتغيب عنها ولكل ٤ تكرارات) . هذا عن التصرفات التي يأتيها الأحداث دائماً، أما التي يأتونها أحياناً فقد أتى في مقدمتها الرد على الوالدين أو احدهما بشكل غير لائق (٩ تكرارات) ثم مقاومة مطالب المعلمين (٧ تكرارات)، ثم التأخر في الدخول إلى الفصل الدراسي (٦ تكرارات) ثم مقاومة مطالب المعلمين (٧ تكرارات)، ثم التأخر في الدخول إلى الفصل الدراسي (٦ تكرارات) أما الاناث من الأحداث فقد أتي من أعلى سلم تكرارات سولكهن، البقاء في المدرسة لبعض الوقت، بعد انتهاء اليوم الدراسي (٩ تكرارات) ولم يرد ما يشير إلى معارضة الأبوين. هذا عن التصرفات الدائمة للاناث. أما التي تأتي أحياناً فكان في مقدمتها معارضة الوالدين ومعارضة المعلمين، والتكاسل عن أداء الواجبات، ولكل (٥ تكرارات) .

ب – وإذا انتقلنا إلى المستوى الثاني للسلوك المنحرف والذي يتعلق بالاضرار بالآخرين فقد أجاب جميع الذكور (١٠ تكرارات) أنهم دائماً يعتدون على المارة في الطريق، ويعتدون على الآخرين بالضرب ويتعمدون ايذاء الآخرين، وانهم يتعمدوا ضرب وايذاء أخوتهم الأصغر سناً. واتي بعد ذلك وبفارق واضح، الشجار مع أبناء الجيران (٤ تكرارات) . أما الاناث فقد تركز السلوك الذي يأونه دائماً في ضرب الأخوة والأخوات الأصغر سناً (١٠ تكرارات) . أتى بعدها إيذاء الآخرين (٤ حالات فقط) . وبالنسبة للتعدي بالكلام وليس بالفعل فقد انحسر لدي الذكور، في التعدي على الجيران بالكلام، في حين أن لدي الأناث، الاعتداء بالكلام على المارة (٧ تكرارات) ثم ايذاء الأخوة بالكلام (٦ تكرارات) .

ج – أما المستوى الثالث – والذي يعد أكثر خطورة، لأنه يتجاوز بعض التصرفات

المرتبطة بالمرحلة العمرية للأحداث، إلى تصرفات اخلاقية واجتماعية، تخرج على الاجماع القيمي للمجتمع. فإن البيانات التي وافانا بها الإخباريون من الأحداث، بنيت على مستوى التصرفات الدائمة أن الغش في الامتحانات أتى في المقدمة (١٠ تكرارات) لدى الذكور واحتل نفس الترتيب (٥ تكرارات) لدى الاناث. واتى الكذب على الوالدين في المرتبة الثانية لدى الذكور (٦ تكرارات) وفي المرتبة الثانية أيضاً لدي الاناث (٤ تكرارات). وأما التصرفات التي يأتيها الأحداث أحياناً فقد أتى الكذب على الأصدقاء والمعلمين في المرتبة الأولى لدى الذكور ولكل (٥ تكرارات). مقابل الكذب على الوالدين (١٠ تكرارات) لدى الاناث. واتى في المرتبة الثانية لدى الذكور الكذب على الوالدين (٤ تكرارات)، مقابل الكذب على المعلمات في المرتبة الثانية لدى الاناث وحصل على (٨ تكرارات).

من خلاصة البيانات السابقة وغيرها مما يضيق المقام عن التفصيل فيه في التقرير العلمي الراهن، تبين، أن ثمة قيماً وأنماطاً سلوكيةً، ترتبط بمرحلة المراهقة، قابلة للتغيير والتشكل عند النضج، وهي تلك التي ترتبط بتأكيد الذات، وجلها يقع في المستوى الأول. أما فيما يتعلق بالخروج على أوامر الوالدين، وعدم طاعتهم، وعصيان المعلمين، والتدخين لدى الذكور، فهي تصرفات تعكس قيماً، إذا لم يلتفت إليها بالتوجيه والارشاد، فإنها، تعد حاضنة مستقبلاً للخروج على السلوك الاجتماعي والعام. ومن ناحية أخرى تعكس بعض التصرفات حيال الأبوين بالذات، تغيراً في قيم الأبناء في الأسرة القطرية، التي يشهد التاريخ، والبحوث المختلفة، على تجسيد طاعة الآباء من قبل الأبناء، حتى في أكثر الأمور إرتباطاً بمستقبل الأبناء كالزواج مثلاً. ويهم في هذا الصدد الإشارة إلى أن ثمة فارقاً واضحاً بين الذكور والاناث، ترتبط بالنوع، فالذكور يجسدون الفعل والتصرف من خروجهم على القيم، في حين أن الاناث يمارسن القول والكلام أكثر من الفعل.

أما الأحداث الذين حكم عليهم وكانوا بالمؤسسة وقت إجراء البحث وعددهم سبع

حالات. فكانت تهمة أربعة منهم سرقات متكررة وواحدة اعتداء على آخر وواحدة اعتداء على الخادمة والأخيرة لواط.

ومن هذه الحالات يتبين أن ثمة قيماً جديدة برزت في سلوك الأحداث، منها الاعتداء على الآخرين وتعاطي المخدرات والسرقة، وهي أنماط سلوكية لم تكن معروفة في المجتمع القطري. ويلاحظ أن أسر الأحداث السبع كانوا من منخفضي الدخل يتراوح دخل الأسرة ما بين ١٧٠٠ – ٤٠٠٠ ريالاً، وكان أربع أسر تعاني من تفكك أسري تمثل في زواج الأب، وغيابه عن الأبناء، وتزوج اثنتان من الأمهات من أزواج آخرين، فضلاً عن استخدام القسوة والعنف في معاملة الأبناء ولعب أصدقاء السوء دوراً واضحاً في الحالات السبع (خمس حالات).

٤ – الدور النسبي للأسرة في انحراف الأحداث:

إضافة إلى ما سبقت الإشارة إليه من تأثير التغيرات التي طرأت على الأسرة القطرية – في سياق عملية التحضر التي شهدها المجتمع على سلوك الأحداث، فإن دراسة الحالة المتعمقة لسبعة من الأحداث المحكوم عليهم والمودعين بمؤسسة الأحداث، تشير إلى الخصائص التالية لأسر هؤلاء الأحداث:

أ – كان أربعة من الآباء ممن لا يعرفون القراءة والكتابة، واثنان يعرفان القراءة والكتابة وحالة واحدة لم تتم المرحلة الاعدادية. أما الأمهات السبع فكن من الأميات.

ب – كان ثلاثة من آباء الأحداث متزوجين من أخريات غير أم الحدث.

ج – بلغ متوسط دخل أسر الاحداث ٢٤٠٠ ريالاً قطرياً، وكان الحد الأدنى للدخل ١٧٠٠ ريالاً والحد الأقصى ٤٠٠٠ ريالاً.

د – تركزت مهن الآباء في أعمال الخدمات والحراسة (ستة حالات) وحالة واحدة

يعمل بتجارة محدودة. أما الأمهات فجميعهن لا تعملن.

هـ – من خصائص مساكن الأسر – أحواش غالباً – انخفاض عدد الغرف مقارناً بحجم الأسرة ١,٣ غرفة لكل أسرة.

و – بينت اجابات الأحداث أن ثلاثةً منهم يعانون من إهمال الآباء، وعدم متابعتهم للأبقاء أو توجيههم، رغم تكرار خروج الأبناء من المنزل، إهمالهم الواجبات المدرسية، والسهر خارج البيت. ووضحت حالتان تدليل الآباء للأبناء، ونهى الآب للأمهات عند تدخلهن لتوجيه سلوك الأبناء، وبينت الحالتان الأخريتان تكرار معاملة الآباء القاسية لهم، وايذائهم بدنياً.

ز – بين ثلاثة من الأحداث أنه لا يوجد أحد من الأسرة أو الأقارب يزورهم في المؤسسة. واجاب اثنان أن الأب يزورهم بشكل غير منتظم. وأما الحالتان المتبقيتان فالوالدان يزورانهما بانتظام.

ح – وضح خمس من الأحداث بأن آبائهم لا يشترون لهم لعباً ولا يعطونهم مصروفاً يومياً يكفي لشراء بعض احتياجاتهم مثل غيرهم من الأطفال، ولذلك اضطر بعضهم للسرقة. خمس حالات من السبعة كانت تهمتها السرقة، واشارت أحدى الحالات إنها كانت تضطر أن تأخذ بعض الأشياء من الأسرة (دون علمها) وتبيعها لبقال هندي مقابل بعض الحلوى وبعض اللعب.

في ضوء البيانات السابقة يتبين أن الأحداث المحكوم عليهم من أسر تنتمي إلى الشرائح الدنيا، ومخفضة التعليم، كبيرة في حجمها، ضعيفة في رقباتها ومتابعتها للأطفال، وأنها أسر تعاني من التفكك الأسري المباشر بسبب زواج الأب من أخرى، أو تغيب الأب خارج البيت لفترات طويلة أثناء النهار، وأجزاء غير قليلة من الليل.

ط – يفيد تحليل خصائص الأسر التي يعد ابناءها من المعرضين للانحراف، في

المستويات المذكورة آنفاً أن غالبية الآباء من المستوى التعليمي الجامعي فاعلي (٦ حالات) وإن دخول الأسر متوسطة، حيث كان متوسطها عشرة آلاف ريالٍ. ولفت نظرنا تباين أوضاع الآباء التعليمية عن أوضاع الأمهات ٥ حالات أميات، ٣ حالات مؤهل دون المتوسط، حالتان فقط جامعيتان، وإن ثلاثة آباء فقط متزوجون بأكثر من زوجة. هذا ويرتبط التعرض للانحراف في هذه الأسر بعدد من المؤشرات:

١ – الميل إلى اهمال الأبناء (٦ حالات) وعمد متابعتهم، بسبب مشاغل الأبوين.

٢ – إثارة تطلعات الأبناء الاستهلاكية من خلال وعود متكررة لهم من قبل الآباء.

وبإيجاز يعد الآبناء المعرضين للانحراف من الشرائح الاجتماعية الوسيطة ذات الطموحات والتطلعات لمجاراة انماط استهلاكية بعينها.

خاتمة: أهم استخلاصات البحث:

نذكر القاريء بأن دراستنا استطلاعية، تمهد لفرضيات علمية ودراسات أخرى. وفي ضوء تساؤلاتها ونتائجها يمكن عرض الاستخلاصات التالية:

الأول: إن ظاهرة انحراف الأحداث بالمعنى القانوني لها، لم تعرف في المجتمع القطري في القرون السابقة. وإن الظاهرة في ضوء حجم السكان ما بين ٥ – ١٣ عاماً وهي أقرب الفئات العمرية للتعريف القانوني للحدث، لم نتجاوز ثلاثة أحداث لكل عشرة الآن، حسب تعداد ١٩٨٦، وإحصائية ١٩٩٢ عن الأحداث والمشار إليها فيما سبق. ومع هذا فثمة انماط من الظواهر والسلوك تعد ناقوس خطر، رغم حجمها المحدود، خاصة إذا كانت اعدادها ثابتة، كما وضحت البيانات مع ملاحظة أن تذبذب زيادة ونقصاناً وربما يرجع إلى طبيعة الإجراءات الأمنية والشرطية.

الثاني: إن التحضر أحدث سياقاً مواتياً للسلوك الانحرافي وخروج الأحداث على

قواعد ومعايير الضبط الاجتماعي التقليدي، نتيجة للتباين السكاني والمهني والثقافي بالمجتمع، والذي يدلل عليه تزايد العمالة الوافدة، وتوازي حجم ظاهرة إنحراف الأحداث مع ديناميات تواجد هذه العمالة وبروز أساليب الضبط الاجتماعي الرسمي، الذي لم يستوعب كل الاستيعاب من قبل الأحداث وبعض أسرهم. لقد طرأ على رقابة «الفريق، الفريج» والجيرة، تغير على أبنائه، نتيجة لتغير أماكن السكن وزيادة كثافة السكان. إن مثل هذه الاستخلاصات وما إليها تلتقي من حيث توجهات نتائجها، مع معظم الدراسات التي ارادت أن تدرس العلاقة بين التحضر وانحراف الأحداث ومن هذه الدراسات على سبيل المثال دراسات كل من عدنان الدوري ونضال الموسوي[٢٨] ومالكيان[٢٩] و «ليرلي سميث وكارين بترسون ١٩٨٠ وكارتر V. Carter ١٩٨٠، وتوماس ولسن T. Wilson ١٩٨٦».

الثالث: أن من أبرز التغيرات التي صاحبت التحديث – التحضر في المجتمع القطري وجود مؤسسات رسمية جديدة تساهم في مشروعات التحديث، وبالتالي تغير قيم العمل وأهدافه، وتغير بناء الأسرة واتجاهها نحو الشكل البسيط، وخروج المرأة لميدان العمل، واشتغال بعض الآباء في أكثر من عمل واحد، حكومي وخاص. ووجود موسسات أخرى شاركت الأسرة في دورها في التنشئة الاجتماعية. لقد صاحب كل هذا تغير في القيم على مستوى الأسرة. وتغير العلاقات بين الأجيال وبين الأبناء في محيط الجوار، خاصة بعد الحراك المكاني، إلى أماكن جديدة انحسرت منها الرقابة الاجتماعية «المجتمع المحلي». لقد انعكست هذه التغيرات على سلوك الأحداث عامة وعلى أنماط سلوكهم الانحرافي تحديداً، فظهرت جرائم لم تكن معروفةً من قبل، كالاعتداء علي المال العام، وجرائم المخدرات والمسكرات وبإيجاز شديد أضحى الأحداث يعيشون حالة من الأنومي أو خلل المعايير، فلم تقدر الوسائل المشروعة على اشباع الحاجات المستجدة، وهذا ما أكدته النظرية الوظيفية، خاصة اعمال «روبرت ميرتون» وما أجرى في ضوئها من دراسات وبحوث.

الرابع : إن للأسرة دوراً بارزاً في ترك الحدث معرضاً للإنحراف أو تهيئة سياق انحرافه العقلي. فالفترة العمرية التي يرتكب فيها الحدث سلوكه الانحرافي يكون في كنف أسرته، وتأثيرها هو الأقوى، حتى وإن ذهب للمدرسة. فبافتراض ذهابه للمدرسة بمعدل ٤٢ ساعة أسبوعياً، فإن بقية ساعات الأسبوع البالغة ١٦٨ ساعة من المفروض أن يكون الحدث فيها في رعاية الأسرة واشباعها لاحتياجاته. غير أن التفكك الأسري، وانشغال الآباء لفترات اطول خارج المنزل، وميل بعضهم إلى تدليل الأبناء أو القسوة عليهم. كل هذا يجعل الحدث أكثر تأثراً بالعوامل الخارجية، فقد تبين من الحالات المعرضة للانحراف، وأيضاً التي صدرت ضدها أحكام بالفعل، إن اصدقاء السوء يلعبون دوراً في حث الحدث على الخروج على قواعد السلوك الاجتماعي المرغوب اجتماعياً.

الخامس : إن الوضع الاجتماعي – الاقتصادي للأسرة ينعكس على قدرتها على اشباع حاجات اطفالها النفسية والمادية والاجتماعية. فالابناء الذين صدرت ضدهم أحكام هم من شرائح اجتماعية دنيا، والمعرضون للانحراف من شرائح وسطى، تؤثر أوضاع أسرهم أحياناً في عدم محاكمتهم قضائياً.

هذا وتتفق الاستخلاصات المتعلقة بوضع الأسرة الاجتماعي – الاقتصادي النظرية، مع ما قدمته النظرية النقدية في دراسة الجريمة والسلوك الانحرافي، وما اجرى في ضوئها من بحوث، فقد تبين تراث هذه النظرية أن الوضع الطبقي للأسرة لا يؤثر فقط في انحراف الحدث وإنما في اجراءات القبض عليه ومحاكمته[٣٠].

كما أكدت النظرية الوظيفية إن زيادة الطموحات لدي الأسر وأطفالها، وقصور الأوضاع الاجتماعية – الاقتصادية لهذه الأسر عن إشباع هذه الطموحات يزيد من فرص خروج الأبناء على المعايير والضوابط الاجتماعية[٣١].

غير أنه رغم هذه الاستخلاصات، فإن التعميم العلمي في ضوئها يجب أن يؤخذ

بحذر علمي شديد، نظراً لمحدودية الحالات، وعدم توفر البيانات، وهو أمر شكل عقبةً أمام الباحثة، لكنها حاولت، تقديم هذه الدراسة الاستطلاعية فربما تثير أهتمام باحثين آخرين لصياغة بعض الفرضيات واختبارها.

واتساقاً مع أهداف الدراسات الاستطلاعية تقدم الباحثة الفرضيات التالية، كمشروعات لدراسات مستقبلية لها، ولغيرها من الباحثين والباحثات، من قطر ومن مجتمعات الخليج:

الفرضية الأولى: هناك علاقة طردية بين مدى التحضر واتساع نطاقه وبين زيادة ظاهرة انحراف الأحداث.

الفرضية الثانية: يحدث خلل المعايير المصاحب للتباين الثقافي، اضطراباً في نسق قيم الأحداث فيكونون أكثر عرضة لارتكاب السلوك الانحرافي.

الفرضية الثالثة: هناك ارتباط عكسي بين الوضع الاجتماعي – الاقتصادية للأسرة، وانحراف الأحداث ومحاكمتهم.

المصادر والهوامش

(١) من البحوث الخليجية حول ظاهرة انحراف الأحداث :

– محمد هويدي، ظاهرة انحراف الأحداث في مجتمع الإمارات، سلسلة الدراسات الاجتماعية، جمعية الاجتماعيين، الشارقة، سنة النشر (لا يوجد) .

– عبيد طويرش، انحراف الأحداث في مجتمع الإمارات، مؤسسة الاتحاد للطباعة والنشر، أبو ظبي ١٩٨٥ .

– نضال حميد الموسوى أثر التنمية الاقتصادية والاجتماعية على معدلات الجريمة والجناح بدولة الكويت، المطبعة العصرية، الكويت ١٩٦٣ .

ومن البحوث الأجنبية الهامة التي تناولت بالتقييم التراث النظري والميداني حول ظاهرة انحراف الأحداث :

White, Ai Some Thoughts on the Future Rescarch in Crime and delinquency in; Journal - of Reseanche in crime and delinguency. Vol. 30, No:2, 1993, pp.513-524.

(٢) أحمد زايد « فرضيات دراسة التغير في مجتمعات الخليج » في ندوة قضايا التغير الاجتماعي في المجتمع القطري، مركز الوثائق والدراسات الإنسانية، جامعة قطر، الدوحة، جـ٢ ، ١٩٩٢ ، ص ٢٧٧ – ٣١٤ ، خاصة ص ٢٨١ – ٢٨٢ . وأيضاً على ليلة « قوى التغير الاجتماعي في المجتمع التقليدي واتجاهاته » من المصدر السابق، ص ١٥١ – ٢١٠، وجهينة سلطان العيسى « التحديث في المجتمع القطري » دار كاظمة للنشر، الكويت، ١٩٧٩ ص ٢٠٤ – ٢٠٧ . وأمينة علي الكاظم « التحضر وانساق القيم في المجتمع القطري » رسالة ماجستير، كلية الآداب، جامعة عين شمس، القاهرة، ١٩٨٥ .

(3) Bratolas, C; Juvenile delinquency, Third Edition, MAc Millan, N.Y. 1970, Passim.

(4) Hagan, J, "Beyond the classics" Reform and Renewal in the Study of Grime and delinauency" in Journal of Crime and delinquency. Vol30, No.2, 1993, pp.192-212.

(5) Ibid; Locit.

(٦) محمود الكردي وآخرون، الدوحة : المدينة الدولة، مركز الوثائق والدراسات الإنسانية، جامعة قطر، الدوحة، ١٩٨٥، ص ١١٣ – ١١٩ . وأيضاً نضال الموسوي، مصدر مذكور، ص ٣٠ – ٤٦ .

(7) InGram, A, "Types of Places, Urbanism and delinquency" in Journal of Researche in crime and delinquency, vol.30, No2, 1993, pp192-202.

(8) Wilson, T; "community population size and social Hetroqenity: An Empirecal test" in American sociological review vol, 9. No4, 1986, pp. 1154-1169

(9) Ingram, opcit, Locit.

(10) Lyerly, R, J. skipper, Ti "differential rates of rural - urban delinquency" in criminology No(9) 1981, pp. 385-399.

(١١) أحمد زايد، وآخرون، الاستهلاك في المجتمع القطري – انماطه وثقافته، مركز الوثائق والدراسات الإنسانية، جامعة قطر، الدوحة، ١٩٩١، ص ٣٤٢ – ٣٤٩ .

(١٢) عدنان الدوري، جناح الأحداث، المشكلة والسبب، الكتاب الأول، دار السلاسل، الكويت، ١٩٨٥، ص ٢٤٤ – ٢٥٦ .

(13) Bartollas, opcity. pp. 166-167.

وأيضاً نضال الموسوي، مصدر مذكور، ص ٢٣ – ٢٧، ص ١١٦ – ١١٧ .

(١٤) عدنان الدوري، مصدر مذكور، ص ٢٩٣ .

(١٥) علي جعفر، الأحداث المنحرفون (عوامل الانحراف – المسئولية الجزئية – التدابير) دراسة مقارنة، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى ١٩٨٤، ص ٩ . وأيضاً عبد الله غلوم، رعاية الأحداث الجانحين في الدول العربية الخليجية : سلسلة الدراسات الاجتماعية والعمالية، مكتبة المتابعة لوزراء الشؤون الاجتماعية والعمل، المنامة، البحرين، ١٩٨٤، ص ١٢ .

(16) Batollas, opcit, pp.217-218.

(١٧) تعريف الحدث : الحدث بصفة عامة هو كل ذكر أؤ انثى لم يبلغ الثامنة عشرة أما الحدث المنحرف فهو من أكمل السابعة ولم يتم الثامنة عشر. وارتكب فعلاً يعاقب عليه القانون والحدث المعرض للانحراف هو من وجد متسولاً أو قام بعمل يتصل بالدعارة أو القمار أو المخدرات أو خالط المشردين أو المشتبه فيهم أو اعتاد الهروب من البيت أو المدرسة أو وجد بغير وسيلة مشروعة أو مارقا من سلطة أبويه أو لم يكن له محل اقامة مستقر.

(أنظر عبد الله غلوم حسين، دراسة استطلاعية لظاهرة جنوح الأحداث في الدول العربية الخليجية، مصدر مذكور ص ٤٠ – ١٨٣).

(18) Kersten, J, "street youth: Bosozok andYakanza, sub culture formation and social reacticn" in Crime and delinguency, Vol 391, No.2, 1992, pp. 277-295.

وأيضاً عدنان الدوري، مصدر مذكور، ص ٣٢٦٩ .

(19) White, W; "street cornor society in P. Worsley (ed) introducing sociology. Hienmann. N.Y. 1975, pp. 299-307.

(20) Kersten, J, Opcit, p.201

(٢١) جهينة سلطان العيسى، التحديث في المجتمع القطري، مصدر مذكور، ص ١٣١ – ١٣٢ .

(٢٢) جهينة سلطان العيسى، التحديث في المجتمع القطري، مصدر مذكور، ص ١٣١ – ١٣٢ .

(٢٣) أمينة على الكاظم، السكان والعمالة الوافدة في المجتمع القطري، دار هجر، القاهرة، ١٩٩١، ص ١٩٩ . وانظر قانون الأحداث عبد الله غلوم حسين، مصدر مذكور ص ١٨٢ – ١٨٣ .

(٢٤) الجهاز المركزي للإحصاء، المجموعة الإحصائية السنوية، قطر الدوحة، ١٩٨١، ص ١٢، وأيضاً، الجهاز المركزي للإحصاء، بيانات تعداد ١٩٨٦ ص ٨ .

(٢٥) فاروق مصطفى وآخرون، الخادمات والمربيات الأجنبيات، وتأثيرهن على تنشئة الطفل القطري، مركز الوثائق والدراسات الإنسانية، جامعة قطر، الدوحة، ١٩٩١، ص ٢١ – ٢٢ .

(٢٦) علي ليلة « الأسرة والشباب في مدينة الدوحة »، في كتاب فاروق إسماعيل وآخرون، الخارطة الاجتماعية لمدينة الدوحة (دراسة سيسوانثروبولوجية) مركز الوثائق للدراسات الإنسانية، جامعة قطر، الدوحة، ١٩٩٣، ج ٢، ص ٥١٠ .

(27) Melikian, L; Jassim: Astudy in the psycho - Social development of A young Man in Qatar, Longman, London, 1981, pp. 56 - 6.

(٢٨) نضال الموسوي، المصدر المذكور، ص ١٦، وعدنان الدوري، مصدر مذكور ص ٢٣٦ .

(29) Melikina, opcity, p.25.

(30) Bratollas, opcit, pp. 116-167.

(31) Ibid - pp166-167.

وأيضاً نويل تاميز، « المشكلات الاجتماعية » ترجمة غريب سيد أحمد، دار المعرفة الجامعية، الأسكندرية ١٩٨٥، ص ١١٥ – ١٣٢ .